مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم
(تجدد الأزمة يهدد «إدارة الدولة»)

علاء الحمداني

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم (تجدد الأزمة يهدد «إدارة الدولة»)

علاء الحمداني*

فجَّر قرار المحكمة الاتحادية الذي قضى في السادس والعشرين من كانون الثاني 2023 بعدم صحة (6) قرارات للحكومة السابقة برئاسة مصطفى الكاظمي (2022-2020) جدلاً سياسياً واسعاً بعد أن قضى هذا القرار بعدم صحة تحويل مبالغ مالية إلى إقليم كردستان.

القرار الجديد الذي جاء في وقت وصلت فيه نقاشات إقرار الموازنة العامة للدولة ذروتها قوبل برفض واسع من قبل مسؤولي إقليم كردستان وسياسييهم الذين هاجموا المحكمة الاتحادية، مطالبين بحقوق الإقليم التي نص عليها الدستور، في حين تصدَّى سياسيون وجهات سياسية للدفاع عن المحكمة الدستورية العليا في البلاد، عادَّةً أنَّها لن تنحاز إلى طرف دون آخر.

لا تقتصر انعكاسات قرار المحكمة الاتحادية على حرب التصريحات والبيانات التي اندلعت في الأيام الأخيرة، في ظل وجود توقعات باحتمال تصدُّع ائتلاف إدارة الدولة الذي يضم القوى الكردية المناوئة للقرار، فضلاً عن أطراف سياسية أخرى أعلنت دعمها المطلق للمحكمة الاتحادية وقراراتها.

أزمة قديمة تتجدَّد

كان قرار المحكمة الاتحادية بشأن الأموال التي حولتها الحكومة السابقة إلى إقليم كردستان سبباً في تجدُّد أزمة قديمة كانت تمر بحالة من التراجع منذ تشكيل تحالف قوى إدارة الدولة الذي ضم أطرافاً شيعية وكردية وسنية، والذي تشكَّلت على أساسه الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني.

كانت أطراف هذا التحالف ماضية في حواراتها؛ لإكمال استحقاقات المرحلة المقبلة قبل أن يأتي قرار المحكمة الاتحادية الذي أثار حفيظة القوى الكردية التي خرجت عن إطار السياقات

* باحث عراقي.

السياسية والدبلوماسية عن طريق تصريحات وبيانات متشنجة هاجمت القرار والمحكمة التي أصدرته.

وقالت المحكمة الاتحادية في بيانها بهذا الخصوص أنَّها «قرَّرتِ الحكم بعدم صحة القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء، في 15/6/2021 وما بعدها» مشيرة إلى أنَّ الحكم «باتاً وملزماً للسلطات كلها، استناداً إلى أحكام المادتين (93/ ثالثاً و94) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 والمادتين (4/ ثالثاً، و5/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (25) لسنة 2021 وأفهم علناً».

جاء هذا القرار بناءً على دعوى تقدَّم بها العام الماضي النائب عن اللجنة المالية النيابية مصطفى جبار سند أمام الحكومة الاتحادية ضد قرارات للحكومة السابقة قضت بتحويل مبالغ مالية إلى إقليم كردستان.

وقال النائب مصطفى جبار سند في مؤتمر صحافي عقده بعد إصدار الحكم إنَّ «القرار القضائي صدر بناءً على الدعوى التي أقمتها أمام المحكمة الاتحادية التي حكمت بعدم صحة (6) قرارات للحكومة السابقة بتحويل المبالغ للإقليم في عام2022، وهي قرارات مخالفة للنظام الداخلي والدستور وقانوني الموازنة العامة والإدارة المالية».

ويُعدُّ ما حدث استكمالاً لحلقات الأزمة القديمة بين المركز والإقليم بشأن مستحقات كردستان المالية وكذلك الأموال المترتبة بذمة الإقليم جرَّاء تصدير النفط.

رد كردي صادم

رد القوى والأطراف الكردية على قرار المحكمة الاتحادية كان صادماً، وتجاوز حدود الكلمات والعبارات السياسية التي اعتيد على سماعها في أوقات الأزمات.

الرد الأول والأقوى جاء من رئيس إقليم كردستان السابق مسعود البارزاني الذي عبَّر في بيان عن أسفه للموقف الذي وصفه بـ»العدائي» للمحكمة الاتحادية، موضحاً أنَّ «المشكلة ليست في المبلغ المالي، بل في انتهاك الحقوق والمبادئ».

وأضاف البارزاني أنَّ «الجميع يدرك أنَّ مشاركتنا في ائتلاف إدارة الدولة وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، كانت تستند على برنامج واضح ومفصل متفق عليه من جانب الأطراف كلها»،

مبيناً أنَّ المستحقات المالية لإقليم كردستان حق مشروع وجزء من البرنامج المتفق عليه، مشيراً إلى أنَّ «قرار المحكمة الاتحادية اليوم، وقبل أن يكون ضد إقليم كوردستان، فهو ضد العملية السياسية، وضد الحكومة العراقية، وضد برنامج ائتلاف إدارة الدولة».

ويفهم من ذلك أنَّ مسعود البارزاني وجَّه اللوم للشركاء في تحالف إدارة الدولة الذي تشكَّل وَفْقاً لاعتقاده ليمنح جميع المشاركين حقوقهم السياسية والمالية بمن فيهم الكرد، ملمحاً إلى أنَّ هذا القرار قد يعرقل مسيرة هذا التحالف.

وأخطر ما قاله مسعود البارزاني في بيانه هو العبارة الآتية: «يبدو أنَّها تنفذ أجندة مشبوهة، وباتت تحل محل (محكمة الثورة) في عهد النظام السابق». إذ تحمل هذه العبارة اتهاماً خطيراً للمحكمة الاتحادية التي تمثِّل أحد ركني السلطة التشريعية الناتجة عن النظام السياسي الديمقراطي الذي تشكل بعد عام 2003.

ولم يختلف رد رئيس إقليم كردستان الحالي نيجرفان البارزاني كثيراً عن موقف سلفه مؤكداً في بيان أنَّ «قرار المحكمة الاتحادية العليا العراقية بعدم صحة صرف المستحقات المالية ورواتب موظفي إقليم كوردستان من جانب الحكومة الاتحادية العراقية لعامي 2021 و2022، قرار غير عادل ومجحف»، مشيراً إلى أنَّ «قرار المحكمة الاتحادية في هذا التوقيت، مثير للشكوك ويعرض العشرات من التساؤلات الكبيرة، كما يثير موضوع الاستعجال في إصدار قانون جديد لإعادة تشكيل المحكمة كجزء مهم ورئيس من الاتفاق المبرم بين الأطراف السياسية؛ لتشكيل الحكومة الاتحادية العراقية الجديدة».

وهنا يحمِّل نيجرفان البارزاني القوى المنضوية ضمن ائتلاف إدارة الدولة أيضاً مسؤولية الإيفاء بالوعود التي أُطْلِقَت للكرد مقابل تشكيل هذا التحالف.

ممثلو الكرد في السلطات الاتحادية كان لهم موقف رافض أيضاً لقرار المحكمة الاتحادية، إذ اتهم نائب رئيس مجلس النواب شاخوان عبدالله أحد أطراف ائتلاف إدارة الدولة بالوقوف وراء قرار المحكمة الاتحادية بإيقاف صرف المستحقات المالية لإقليم كردستان، موضحاً أنَّ هذا الطرف هو نفسه الذي طلب من أحد النواب رفع دعوى ضد مستحقات الإقليم.

وكان شاخوان عبدالله أكثر وضوحاً من الآخرين في اتهامه حين قال: «الغريب أنَّ هذه الجهة هي جزء من تحالف إدارة الدولة»، معبراً عن أمله بـ»القوى السياسية الوطنية وشركائنا في الوطن أن يبينوا موقفهم الواضح لمنع مثل هذا الانتهاكات ضد شعب كوردستان».

قوى مؤيدة للمحكمة الاتحادية

الهجوم الذي شنَّه مسؤولون وسياسيون كرد على المحكمة الاتحادية قوبل بالرفض من قبل بعض أطراف ائتلاف إدارة الدولة التي أعلنت تأييدها لكل ما يصدر عن المحكمة؛ لأنَّها مستقلة بقراراتها وبعيدة كل البعد عن السجالات السياسية.

قال الأمين العام لعصائب أهل الحق المنضوية ضمن ائتلاف إدارة الدولة قيس الخزعلي: إنَّ القضاء هو ركيزة الدولة العراقية، وندعو إلى ضرورة احترام قراراته والالتزام بها، ونرفض أي تجاوز على قراراته ومؤسساته، داعياً إلى الابتعاد عن التشنُّج والتسرُّع في اتخاذ القرارات، وإكمال الحوارات والنقاشات للوصول إلى النتائج التي تضمن حقوق الجميع ضمن سقف الدستور.

كما أكَّد النائب عن تحالف الفتح مهدي تقي أنَّ ما يصدر من قرارات من قبل المحكمة الاتحادية العليا محترمة كما هي ملزمة التنفيذ لكل الجهات والسلطات ولا يمكن مخالفة هذه القرارات، ولهذا القرار الصادر بشأن منع إرسال الأموال إلى الإقليم إلا بعد تسليم النفط، سيكون ملزماً لحكومة السوداني، ولا يمكن مخالفة ذلك إطلاقاً، مشيراً إلى أنَّ قوى الإطار التنسيقي ليس لها أي علاقة بإقامة هذه الدعوى أمام المحكمة الاتحادية بشأن إيقاف إرسال الأموال بصورة شهرية إلى الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية.

مستقبل ائتلاف إدارة الدولة

من المعروف أنَّ ائتلاف إدارة الدولة تشكَّل نهاية أيلول 2022 قبل شهر واحد من تشكيل الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني. وضم الائتلاف الإطار التنسيقي الذي دخل ممثلاً بالقوى الشيعية الرئيسة ما عدا التيار الصدري، والقوى السنية ممثلة بتحالف السيادة، والقوى الكردية. وأساس تشكيله كان التوصل إلى تفاهمات تفضي إلى التصويت على الحكومة، وإزالة العقبات التي اعترضت العملية السياسية بعد انتخابات 2021. وكان للقوى الكردية مطالب رئيسة أهمها حل أزمة تصدير النفط عبر الإقليم والمستحقات المالية لأربيل والمادة (140)، والمضي بتشريع قانون

النفط والغاز وحقوق الإقليم في موازنة 2023، فضلاً عن قضايا أخرى ثانوية.

وكان الائتلاف يسير بخطى متقدِّمة نحو إقرار الموازنة التي كان متوقعاً أن تشرّع برضا جميع مكوناته في شباط 2023 قبل أن يأتي قرار المحكمة الاتحادية الذي كانت له آثار وضعت مستقبل ائتلاف إدارة الدولة أمام ثلاثة احتمالات:

الأول: تفكُّك ائتلاف إدارة الدولة عن طريق إعلان بعض أطرافه، وربما تكون الكردية الانسحاب منه احتجاجاً على وقف تزويد الإقليم بالمستحقات المالية، وفي هذه الحالة سيجد الائتلاف نفسه في موقف لا يحسد عليه، لا سيَّما في ظل وجود أزمات أخرى تلاحق الحكومة التي يدعمها مثل ارتفاع سعر صرف الدولار الذي قد يجر إلى عودة الاحتجاجات التي قد تُعيدُ من جانبها التيار الصدري إلى المشهد السياسي.

الثاني: لملمة الأزمة بين المركز الإقليم التي تجدَّدت بعد قرار المحكمة الاتحادية عن طريق دخول بعض الأطراف كوسطاء بين القوى التي بدأت تتراشق بالتصريحات، ولا يمكن لهذا الخيار أن يجد فرصة للتطبيق ما لم يخفِّف الكرد لهجتهم المتشنجة تجاه المحكمة الاتحادية.

الثالث: تصدُّع ائتلاف إدارة الدولة حتى في حال هدأت الأزمة الحالية بعض الشيء. ويقوم هذا الاحتمال على أساس التوصل إلى حل وسط يقنع الكرد بالتراجع عن المواقف الأخيرة مقابل إجراءات حكومية لمنحهم استحقاقاتهم، فضلاً عن احتمال وضع بعض التعويضات للكرد في الموازنة، لكن هذا الحل وإن كان سيؤدِّي إلى تهدئة الأوضاع إلا أنَّه سيؤدِّي بالنتيجة إلى تصدُّع الائتلاف؛ لانعدام الثقة بين أطرافه.

الخاتمة

يبدو -في الختام- أنَّ الاحتمال الثالث هو الأقرب للتحقُّق؛ لأنَّ إلقاء نظرة على الماضي يوضِّح أنَّ جميع الأزمات بين المركز والإقليم تصل في النهاية إلى حلول ترقيعية ينتج عنها تهدئة هذه الأزمات وتأجيلها، أمَّا في الوقت الحالي فإنَّ التصريحات المتبادلة تُشير إلى انعدام الثقة والتشنُّج، لكنَّها لم تصل إلى حد التهديد والوعيد بين أطراف الائتلاف، وفيما يتعلق بالمستقبل فإنَّ ائتلاف إدارة الدولة بعد قرار المحكمة الاتحادية لم يعد كما كان قبله بعد الاتهامات الصريحة من قبل قيادات كردية بارزة لأطراف في الائتلاف بالوقوف وراء القرار، ممَّا يشير إلى أنَّ الائتلاف ماضٍ نحو التصدُّع، حتى وإن هدأت الأزمة الحالية.